اسقاط فكرة مروحية الاموال على الهرم السكاني العراقي/ رؤية اقتصادية لمعالجة مشكلة وقتية

DROPPING THE IDEA OF A MONEY HELICOPTER ON THE IRAQI POPULATION PYRAMID/ AN ECONOMIC VISION TO ADDRESS A TEMPORARY PROBLEM

د. هشام عمر حمودي

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

Heshamomer35@yahoo.com

المستخلص:

ينظر الى الدولة من قبل المواطنين بانها كالأب فالأب مسؤول عن جميع ابناءه وعندما يعتني الاب بواحد دون الاخر قد يشعر الاخر بالغبن وتزعزع جذوره تجاه بلده, هذا الغبن انشأ فجوة بين القطاع العام والخاص ثم توسعت تلك الفجوة في ظل المشاكل المتعاقبة.

هناك مشكلة اقتصادية عامة تراكمية بدأت منذ سنوات وتبلورت بعد الجائحة وتغير سعر الصرف وارتفاع اسعار المواد الغذائية من منشئها, وهذه المشكلة قد يكون ضررها على العاطلين والعاملين بالقطاع الخاص من الكسبة اكبر وحتى صغار الموظفين والجميع ينتظر المعالجة من الاب (الدولة).

عندما يكون هناك مشكلة في الاراضي بشكل واسع جدا لا يمكن تغطيته بالمعالجات اليدوية او المتاحة يتم الاستعانة بالمروحيات لمعالجة الآفات والمشاكل وتكون المعالجة وقتية ويمكن تشبيه مشاكل الاقتصاد بالأراضي التي تكون بحاجة الى المروحية لمعالجة المشاكل وبدل رش المبيد يتم رش الاموال.

عند دراسة الهرم السكاني المتعارف عليه لاي دولة مع المتغيرات الاخرى التي ترتبط به تبدا بدراسة العلاقة بين الهرم السكاني والهيكل العمري لتحديد حجم القوى البشرية المتاحة ودراسة حجم البطالة والاعالة وغيرها ففكرة البحث قائمة على ان يكون هناك معالجة بالمروحية على الهرم السكاني العراقي ولكن بصورة مختلفة.

الكلمات المفتاحية: مروحية الاموال, الهرم السكاني, القطاع العام, القطاع الخاص.

Abstract:

The state is viewed by citizens as like a father, as the father is responsible for all his children, and when the father takes care of one without the other, The other may feel injustice and destabilize his roots towards his country. This injustice created a gap between the public and private sectors, and then that gap widened in light of successive problems.

There is a general and cumulative economic problem that began years ago and crystallized after the pandemic, the change in the exchange rate and the rise in food prices from its origins.

There is a general and cumulative economic problem that began years ago and crystallized after the pandemic

The change in the exchange rate and the rise in food prices from its origin, and this problem may

Its harm will be on the unemployed, those working in the private sector for earning, and small employees,

And everyone is now waiting for treatment from the father (the state)

When studying the population pyramid known to any country with other variables that are associated with it, you begin to study the relationship between the population pyramid and the age structure to determine the size of the available human forces and study the size of

unemployment, dependency, etc. The idea of the research is based on having a helicopter treatment on the Iraqi population pyramid, but in a different way.
Keywords: money helicopter, population pyramid, public sector, private sector.

المبحث الاول : منهجية البحث

المقدمة :

هناك مشكلة تضرب البلد ككل بين الحين والاخر الا وهي مشكلة الركود الاقتصادي ويصاحب هذا الركود الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار مع تذبذب في اسعار صرف العملة المحلية وارتفاع اسعار العقارات بشكل جنوني يصاحب ذلك احيانا انخفاض المدخولات للفرد رقمياً وحقيقياً جراء ظروف قاهرة استثنائياً مع مشاكل اخرى تتعلق بالتعيين وفرص الوظيفة لدى الدولة مع مشاكل بالحركة الاقتصادية تضرب القطاع الخاص بين فترة واخرى .

الهرم السكاني او هرم الاعمار يتكون من ثلاث مستويات اعلى الهرم كبار السن واسفل الهرم صغار السن وبينهما القوى العاملة فالتركيز يكون على تلك القوة العاملة التي هي محور دراسات العالم اجمع فمنها تتقدم البلدان وتزدهر ومنها كذلك تنطلق المظاهرات والاحتجاجات التي تعصف بالبلدان بسبب البطالة .

ثانياً : مشكلة البحث : ان اهمال الاهتمام بالهرم السكاني وفئاته المهمة من قبل واضعي السياسات المالية والنقدية قد يؤدي الى مشاكل اقتصادية عديدة وخطيرة في نفس الوقت .

ثالثاً : اهمية البحث : تكمن اهمية البحث من محورين وهما :

1- اهمية الحاجة الى تصوير الهرم السكاني العراقي بصورة قريبة من الدقة .

2- دور الدولة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي انبثقت من ظروف استثنائية .

رابعاً : اهداف البحث : يتسق هدف البحث مع الهدف العام الحالي للدولة وهو ضخ اموال للشعب من خلال اليات عديدة ومنافذ متكررة ولعل البحث يأتي بالية جديدة .

خامساً: فرضية البحث : بُني البحث على فرضية مفادها (ان توزيع الاموال بفلسفة المروحية النقدية يجب ان يتسق مع الهرم السكاني العراقي وذلك لتحقيق غايات عديدة وعلاج مشاكل اقتصادية متراكمة نشأت لأسباب داخلية وخارجية).

سادساً : منهج البحث : لتحقيق هدف وفرضية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالمصادر المتنوعة.

سابعاً : خطة البحث : انقسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة تناولت في داخلها كل ما يتعلق بمحاور العنوان ثم التوصل الى ابرز الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الثاني : اطار تعريفي لنظرية مروحية الاموال

تمهيد : قد يكون هناك معتقد عند الجميع ان الحلول عندما تكون من السماء تكون حلول مسددة وموفقة ولله المثل الاعلى , فالتسمية يقصد بها ان هناك مال من السماء يوزع على الناس ويستفاد منه الجميع فيتم التقاط الاموال من قبل المستفيد ثم يتم انفاقها بصورة مباشرة اي لا تدخر فالادخار يفسد الغاية من توزيع الاموال ولا يحقق الاهداف المرجوة , ومن هنا نشأت فكرة مروحية الاموال التي تساهم بدفع عتلة الاقتصاد خصوصاً في اوقات الركود وانتشار البطالة وقلة السيولة بيد الشعب مع وجود بعض المشاكل المرافقة للتطبيق من دولة الى اخرى الا ان المنافع قد تفوق المشاكل بحسب وجه نظري مما جعلها فكرة تستحق البحث والدراسة ثم التطبيق .

ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولت الاتي بشي من الايجاز والاختصار وتناول ما يدعم فكرة البحث فقد دون الولوج الى حيثيات هذه النظرية واين طبقت والموقف الاقتصادي العام منها فالغاية هي فكرة مستوحاة من فلسفة هذه النظرية وكالاتي :

اولا : فلسفة نظرية مروحية الاموال : يعد الاقتصادي ميلتون فريدمان اول من اشار الى هذه النظرية عام 1969 ثم اعيد استخدامها بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 لوصف المصرف المركزي بمروحية مليئة بالنقود, تقوم بإلقائها من السماء ليلتقطها الناس وينفقونها بسرعة .

هذه النظرية بحسب (دبا, 2018, ص49) هي مزيج بين السياستين المالية والنقدية اذ تتخطى النقود المصدرة من قبل المصرف المركزي النظام المالي لتصل مباشرة الى الجمهور على امل ان يقوم بإنفاقها وليس ادخارها وتدخل هذه العملية ضمن اطار السياسات النقدية لأنه ينتج عنها توسع في الكمية المتداولة من النقود كما تعد ايضا شكلا من اشكال السياسات المالية لأنها ترسل النقود الى المستفيد النهائي الذي يقوم بإنفاقها مباشرةً .

تناول الباحثين هذه النظرية بتسميات عديدة منها على سبيل الذكر لا الحصر(مروحية الاموال , المال من السماء, انزال النقود بالهليكوبتر, الهليكوبتر النقدية, مال المروحيات, هليكوبتر الاموال, الاموال المروحية, المروحية النقدية, نثر الاموال من الطائرة, هليكوبتر بن, مروحية النقد, المال بالهليكوبتر) وجميعها تدور حول فلسفة واحدة وهي انها مصطلح اقتصادي قديم يشير إلى فكرة التوزيع العشوائية للمال المجاني بين المستهلكين، في محاولة لتحفيز زيادة الانفاق وبالتالي تحفيز الإنتاج والتوظيف ويرى (فرحات, 2020, ص2) ان هذه النظرية ستعود مجددا للتطبيق ولكن في ظروف تختلف عن السبب الذي ظهرت لأجله قبل عقود, ويرى الباحث امكانية التطبيق ولكن بأفكار جديدة تحاكي الفلسفة القائمة عليها هذه النظرية وبرؤى تتسق مع التطورات التي وصلت لها الدول, فالأصل الفكرة ولكن التطبيق يختلف بحسب ظروف البلد والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها.

ثانياً : مفهوم نظرية مروحية الاموال : تباينت رؤى المفكرين الاقتصاديين بشأن مفهوم هذه النظرية فالذي يرى انها تخفيض للضرائب او مكافئات للملتزمين بدفع الضرائب سيكون له مفهوم يتناسب مع فكرته والذي يراها طبع نقود حديثة من قبل المصرف المركزي وتوزيعها سيكون له مفهوم يتناسب مع فكرته والذي يراها قسائم اموال واجبة الصرف خلال فترة بسيطة سيكون له مفهوم يتناسب مع فكرته وهكذا لكل فكرة ممكن ان تعالجها هذه النظرية ولكن المفهوم المبسط لها وهي ان نظرية مروحية الاموال تعني (زيادة السيولة المالية في أيدي الناس عن طريق تحويل الأموال (أوراق نقدية) بشكل مباشر لهم) ويرى (سعيد, 2022, ص1) انه كلما زادت السيولة بأيدي المواطنين، يزيد استهلاكهم للسلع، وبالتالي يعد ذلك محفزاً لزيادة الإنتاج وخفض معدل البطالة وزيادة النمو الاقتصادي .

ثالثاً : مزايا وعيوب نظرية مروحية الاموال: ولآنها مزيج بين السياسة المالية والسياسة النقدية سيكون لها مزايا وعيوب , وحسب رايي ان تطبيق النظرية خطوة مهمة لتحريك عجلة الاقتصاد والانتاج في اوقات الازمات الكبيرة خصوصاً ان الاسواق العراقية ضربتها جائحة كورونا فتعطلت لفترة ثم انخفاض سعر صرف العملة المحلية امام سعر الصرف الاجنبي وارتفاع اسعار المواد الاولية عالميا ويرى (دبا, 2018, ص50) ان نظرية مروحية الاموال تُستخدم في حالات مصيدة او فخ السيولة وعند وصول معدلات التضخم الى مستويات سالبة وتتمثل اهدافها بتحفيز معدل نمو الناتج المحلي وتخفيض معدلات البطالة , ففي اوقات الركود الحاد يصبح للنقود السائلة تاريخ انتهاء صلاحية بمعنى يتوجب على الافراد انفاقها خلال وقت قصير والا ستخسر قيمتها اي يكون الادخار ضربا من الجنون .

في حين يرى البعض الاخر أن ضخ كميات كبيرة من الأموال قد يتسبب في ارتفاع الأسعار والتضخم على المدى الطويل، كما أنه يثير مخاوف من تقويض استقلالية المصارف المركزية مع تداخل السياسات المالية والنقدية ويرى اخرون ان أحد المخاطر

الأساسية المرتبطة بمروحية الأموال هي أنها يمكن أن تؤدي لانخفاض كبير في قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، لأنه كلما زادت طباعة الأموال والعرض النقدي، قلّت قيمة العملة المحلية بنسبة كبيرة .

المبحث الثالث : الهرم السكاني

تمهيد : كثير من الدول تتلاعب بالهرم وبشكل الهرم وقد يكون هذا الامر احيانا على المدى الطويل بل قد تلجئ الدول كما فعلت كثير من الدول الاوروبية الى تطعيم ذلك الهرم من خلال فتح باب اللجوء الى دولها وخصوصاً الفئات العمرية المحركة للقوى العاملة , ان اتخاذ هكذا قرار يستوجب معرفة تركيبة الهرم في الوقت الحالي والتركيبة المراد الوصول اليها مستقبلاً , فالقائمين على سياسات البلد لا ينفقون اموالهم بدون مقابل فالغاية هي تعديلات للهرم ليستفاد منها المجتمع فهذه الدول تعلم كيف يكون الهرم لها انياً وماذا تريد ان يكون شكله مستقبلاً .

ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولت الاتي كذلك بشيء من الايجاز وكالاتي :

اولاً : مفهوم الهرم السكاني : هو الشكل البياني الذي يوضح حجم الاعداد المطلقة للمجموعات العمرية او نسبها المئوية وحجم الاناث والذكور للمجموعات العمرية خلال فترة زمنية معينة(تاريخ اجراء التعداد), وان استعمال النسب المئوية افضل من حيث المقارنة بين هرم سكاني واخر (شنيشل, 2018, ص262) كما يرى (السعد, 2012, ص 272) ان الهرم السكاني يعد من الاشكال المتبعة في توضيح تاريخ الفئات العمرية المختلفة للسكان[1] , وهو بذلك يعطي صورة واضحة عن كل الفئات العمرية وعن الظروف التي ادت الى تقليص فئة معينة او استطالة فئة اخرى لذلك فانه يعبر عن حالة المجتمع الديموغرافية ان كان في مرحلة الشباب او النضج او الشيخوخة .

ثانياً : المجتمع ورسم الهرم السكاني : تتباين المجتمعات داخل الهرم السكاني وهذا التباين يختلف من دولة الى اخرى فهناك بعض الدول تدخلت في تنظيم الخصوبة وتحديد النسل وفرضت الضرائب على الاشخاص في حالات عدم تحديد النسل وتدخلت الحكومات في تنظيم الاسرة والموازنة بين الذكور والاناث[2] والغاية منها اخراج الهرم السكاني بصورة تستطيع الدولة من خلالها تقديم الحد الادنى من الخدمات وتستفاد من القوى العاملة في ذلك الهرم , وبالعادة فان الانماط العالمية تتوقف الى حد كبير على متوسط عمر الفرد , والانماط التقليدية هي كالاتي : (داوي وخلف, 2016, ص 582)

1. **النمط البدائي :** اذا كان المجتمع يمر بهذا النوع تكون معدل المواليد مرتفعة جدا ومعدل الوفيات مرتفعة جدا ايضا ومتوسط العمر يكون منخفض لذا تكون درجات الهرم سريعة ويكون رسم الهرم قصير .
2. **النمط الانتقالي :** اذا كان المجتمع يمر بهذا النوع تكون معدل المواليد مرتفعة جدا ومعدل الوفيات منخفض جدا لذا تكون قاعدة الهرم عريضة ويكون التناقص في درجات الهرم تدريجي ويرتفع رسم الهرم .
3. **النمط الاستقراري :** اذا كان المجتمع يمر بهذا النوع تكون معدل المواليد منخفض ومعدل الوفيات منخفض ايضا تكون درجات الهرم متقاربة ويكون رسم الهرم اشبه بالقنينة منه الى الهرم .

وعليه يتأثر رسم الهرم السكاني بعاملين مهمين وهما الجنس (ذكر ام انثى) ومتوسط عمر ذلك الجنس , فالدراسات تؤكد على اهمية التركيبة النوعية والعمرية للهرم , وارى ان دراسة الهرم السكاني العراقي مهم جدا لان معرفة تلك التركيبة مهمة جدا من نواحي عديدة لان النساء قد تكون اقل فرصة للحصول على العمل او قد تحسب قوة عاملة وهي لا تحقق ذلك بالحقيقة لأسباب عديدة منها ان المجتمع العراقي مجتمع شرقي وهناك حدود لدخول المرأة ميدان العمل مع عوامل اخرى تتعلق بفسلجية المرأة والوقفات التي تتعرض لها اثناء الحمل والولادة مما يجعلها محسوبة ضمن القوى العاملة ولكنها قوى معطلة .

[1] أي صغار السن في القاع وكبار السن في قمته ويقسم بينهم بالعادة الى خمس سنوات أي كل خمس سنوات تأخذ خط افقي في الهرم
[2] حالة الموازنة تسمى حالة الامان واذا ازداد عدد الذكور ازداد الامان ولكن بحدود, مما دفع بعض الدول في تنظيم هذا الامر

وتكمن اهمية التركيبة النوعية من خلال التالي : (جاسم وفالح, 2019, ص239)

أ- كون الفرد ذكرا او انثى فان ذلك يكون محددا لحاجاته وموافقا لنشاطه الاقتصادي والاجتماعي .

ب- لها اثر مباشر في المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع المهني .

وهناك عوامل مسؤولة عن ظهور الفروق الطبيعية بين النساء والذكور اهمها :

- الهجرة الداخلية والخارجية .
- تباين معدلات الوفيات لكلا النوعين في الاعمار المختلفة .
- الاخطاء في البيانات التي يشملها التعداد .
- الحروب التي تؤدي الى زيادة عدد وفيات الذكور .

ولا تقل اهمية التركيبة العمرية عن التركيبة النوعية اذ تتعرض هذه التركيبة الى كثير من الاخطاء بسبب او باخر , فهناك ميل عام الى عدم ذكر الاطفال الرضع مما يؤدي الى نقص هذه الفئة مع ميل كثير من الاناث الى الادلاء بأعمار تقل عن الحقيقة فضلا عن التقريب في الاعمار يؤدي الى تراكم فئة عمرية معينة دون الاخرى او تضخيمها , وتكمن اهمية دراسة التركيبة العمرية من خلال التالي (فالح وجاسم, 2020, ص 296) :

- عامل السن له علاقة وثيقة بمعدلات المواليد والوفيات والحالات الزوجية .
- السن لها اهميتها الاقتصادية والاجتماعية .
- السن اهم صفات الفرد الخاصة التي تحدد كيف يفكر وكيف يعمل وماذا يحتاج .
- التركيب العمري له اثر كبير على نصيب الفرد من الانتاج والخدمات العامة ومدى قدرة الدولة على مواجهة اعباء التأمينات والضمانات الاجتماعية .

ثالثاً : اهمية دراسة الهرم السكاني : ان دراسة الهرم السكاني يساعد على فهم التركيبة النوعية والعمرية لأفراد الشعب ككل ومن ثم بناء السياسة السكانية في ضوء ذلك , فجميع الدول تركز على الهرم السكاني على مختلف أيدولوجياتها فالبعض يركز على الهرم للنهوض بالصناعة والبعض الاخر يركز عليه عندما تكون هناك حروب وهو طرف بها وهكذا لجميع الافكار التي تهتم بدراسة الهرم السكاني .

ويرى (الخرسان, 2022, ص178) ان دراسة الهرم السكاني ذات اهمية كبيرة في الدراسات السكانية والديموغرافية فهو بحق صورة بيانية تعكس الخصائص النوعية والعمرية للمجتمع السكاني المرسوم له والمرحلة الديموغرافية التي يمر بها فمن خلاله يمكن معرفة اتجاهات نمو السكان وقدراتهم الحيوية وحركاتهم المكانية والاقتصادية فضلا عن ما تتركه اثار الاحداث التي يمر بها المجتمع السكاني كالحروب الطاحنة والاوبئة الفتاكة خلال مدة زمنية, وعبر الهرم السكاني كذلك يمكن تحديد عدد النساء في سن الانجاب واللائي يتراوح اعمارهن (15-49) وكشف حركة السكان المكانية للهجرة بنوعيها الوافدة والمغادرة ومعرفة حجم قوة العمل ومدى مساهمتها في الانشطة الاقتصادية المختلفة وكما يمكن معرفة قوة المجتمع العسكرية عبر حجم فئات الذكور القادرة على حمل السلاح وتكمن اهمية دراسة الهرم السكاني كذلك في معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية ومقدرتهم الحيوية والاقتصادية فهو يقدم خدمه جلية للمعنيين في وضع الخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية الانية والمستقبلية لكافة شرائح المجتمع بشكل سليم.

المبحث الرابع : المروحية لمعالجة المشاكل الاقتصادية داخل الهرم

تمهيد : لا يمكن وضع الخطط والمعالجات والمعالج جالس بالبرج العاجي ولنا في قصة سيدنا يوسف (عليه السلام) العبر والعظات فكيف ان الامور تقلبت لديه وتعلم بجميع الاحوال حتى اصبح وزيرا للمالية , فالحكمة انه يجب ان يشارك في وضع القرار ناس ليست متربعة على البرج العاجي وانما ناس تعلم ماذا هناك وما هي الامور والمشاكل المحدقة بالبلد خصوصاً ان

الماضي القريب والمرير ونتيجة البطالة وعدم زج الفئات العمرية الخطرة ببناء الدولة ظهرت جهات غير منضبطة استقطبت تلك الشباب فدمرت البنى التحتية وقتلت معها عشرات الشباب وتحملت الدولة كلف اضعاف مضاعفة لو انها اختارت فلسفة مروحية الاموال مع تلك الشباب , فعندما تتخلى الدولة عن الدور تظهر ادوار اخرى قد تكون هدامه .

ولغرض تسليط لضوء على هذا المبحث فقد تناولت الاتي :

اولا : تكامل السياسات(المالية والنقدية والسكانية) لمعالجة المشاكل الاقتصادية :لمعالجة المشاكل الاقتصادية القائمة يجب ان تتكامل السياسات الثلاث (المالية والنقدية والسكانية) فالمروحية تحقق المزج بين السياستين النقدية والمالية والهرم يخدم بناء السياسة السكانية , لذا ولكي يتحقق التكامل بين السياسات الثلاث يجب التركيز بدايةً على القوة العاملة لأنها اساس الاقتصاد الوطني وركيزته وان تشخيص نسبة العمالة من السكان وحجمها ومعرفة خصائصها ومعدلات البطالة فيها تعد من الدراسات المهمة , لكون الانسان يمثل الطاقة الانتاجية واهم عناصر الانتاج الاقتصادي ويمكن تقسيم السكان اقتصادياً الى قسمين(السعد, 2022, ص504):

1- **الداخلون في القوة العاملة** : وهم الافراد الذين يقومون فعليا بعمل جسدي او عقلي يتصل بإنتاج السلع او الخدمات سواء اكانوا يعملون باجر ام بدون اجر مستخدمين ام لحسابهم الخاص ويدخل ضمن القوة العاملة ايضا المتعطلون القادرون على العمل والباحثون عنه .

2- **الخارجون عن القوة العاملة** : وهم الافراد الذين لا يقومون بأعمال تسهم فعليا في انتاج السلع والخدمات كالأطفال والطلاب وربات البيوت والعجزة والمتقاعدين وكبار السن .

وتعد الفئة العمرية بين (15-64) اكثر فئة عمرية مساهمة في العملية الانتاجية واساس القوة العاملة في المجتمع وحيث تتباين من دولة الى اخرى ولكن ليس بفجوات كبيرة وان اول خطوة لمعرفة القوة العاملة هي اجراء التعداد السكاني التي في ضوئها سيكون التكامل بين السياسات الثلاث .

يجب ان يكون لدى الدولة تعداد سكاني صحيح ورسم للهيكل السكاني قريب من الدقة من خلال اعداد الاناث والذكور ومن ثم تغذيته بشكل مستمر من خلال التكامل مع الوحدات الحكومية ذات العلاقة فالإحصاء يسبق البناء والرسم , اذ لا يمكن ان يكون هناك بناء بدون احصاء دقيق مع ترابط الوحدات المعنية من مستشفيات ودوائر احوال شخصية اي تصميم قاعدة بيانات الكترونية مشتركة بين الجهات المختلفة لتحديد جميع المتغيرات وتحديثها الكترونيا وربطها مع وزارة التخطيط وسيكون **الفرد اكثر شفافية مع** الدولة عندما يعلم ان تحديد الهرم ورسمه بصورة قريبة من الدقة سيعود ذلك بالخير عليه وعلى اهله فالرسم الدقيق سيوضح ملامح السياسة السكانية الحالية ومدى الاستفادة من تكامل السياسة المالية والنقدية على ذلك الرسم وامكانية بناء سياسة سكانية مستقبلية ممزوجة بسياسة مالية ونقدية تخدم الهرم المستقبلي من خلال تطبيق فسلفة مروحية الاموال واسقاطها على ذلك الهيكل .

ثانياً : موقف الدولة من مروحية الاموال والهرم السكاني :على اعتبار ان الدولة هي المسؤولة عن تكامل السياسات الثلاث فهناك تساؤلين مطروحين وهما كالاتي :

- ما هو موقف الدولة من نظرية مروحية الاموال ؟
- هل الدولة لديها صورة متكاملة عن الهرم السكاني العراقي ؟

الحكومات تعاقبت على تبني فلسفة هذه النظرية ولكن بصور متفاوتة دون التصريح بها, فالقروض الممنوحة للعاطلين عن العمل ورواتب الرعاية الاجتماعية والزيادة لرواتب القطاع العام بين الحين والاخر هي صور للمروحية, وقد اعلن في وقت قريب مكتب رئيس الوزراء عن انطلاق اكبر شبكة رعايا اجتماعية(رواتب الحماية الاجتماعية) واعلن بعدها بأيام عن اكبر سلة غذائية مع اطلاق التعينات لحملة الشهادات العليا والاوائل والعقود الوزارية مع دراسة تعديلات لسلم الرواتب , فالأمر هو مروحيات للأموال ولكن بصور مختلفة , واما فيما يتعلق بالهرم السكاني العراقي فلا يوجد تصور محدد له ولا رسم معين لعدم وجود احصاءات

ميدانية دقيقة ولكن المروحية اعلاه استهدفت اجزاء من ذلك الهرم ممن لا يتوفر لهم دخل من الرجال او العاجزين وبكافة الاعمار مع النساء المعذورات بوفاة زوج او اعاقة وما غيرها من الامور ولكن السؤال المهم هل حققت هذه التوزيعات الغاية المنشودة وعالجت المشاكل الاقتصادية الظاهرة في الاسواق العراقية وخففت من الاحتقان وقلصت الفجوة المتحققة بين القطاعين ؟ .

ثالثاً : العمل مقابل مروحية الاموال : مما سبق يرى الباحث انه يمكن توظيف فكرة مروحية الاموال بصورة يستفاد منها الجميع وخصوصاً ان الدولة وبحسب تصريحات المعنيين تحقق لها فائض نقدي كبير في الفترة الماضية[3] القريبة مع ان المشاهد ان دولتنا لم تعد دولة ريعية, فقد يظن البعض وانا منهم ان البلد يحكمه اقتصاد ريعي ولكن واقع المؤسسات الان يخبرنا ان هناك تيارات ضخمة تحققها الدولة من غالب مؤسساتها كجباية تغطي معها الكلف التي انفقت في هذا المؤسسات ويزيد منها للخزينة , فالأموال متحققة من الريع ومن غيره وهذا الفائض يمكن الاستفادة منه في تقليص الفجوة المتحققة بين القطاع العام والخاص, وهذا ما دفع الدولة الى توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ولكن اذا كانت بصورة اخرى وهو اجر مقابل عمل فذلك سيكون افضل للجميع, فالدولة تتحصل على خدمة والمواطن يشعر بالانتماء ولا يشعر بالذل او الاهانة والاخذ دون مقابل فكثير من المواطنين له انفة لا يقبل بان يأخذ شيء دون مقابل حتى نظرة المجتمع للمستفيد من راتب الرعاية الاجتماعية وهو قادر على العمل تكون نظرة مزدرة على خلاف من يعمل ويتحقق له دخل .

ان الغاية الاساسية من مروحية الاموال هي ان تُلقى الاموال الى المستفيد النهائي وتنفق مباشرةً دون ادخارها , وهي نفس فكرة البحث فعندما يكون الذهاب للهرم انما الغاية هو رب الاسرة الذي لا يمتلك دخل ليصرف المستلم مباشرةً من قبله , فالسنوات الماضية ونتيجة الارتباكات التي عصفت بالقطاع الخاص ظهرت فجوة كبيرة بين القطاعين وتنامى الحقد والحسد والشعور بالظلم قائم من غير المتعين نحو المتعين فالدولة عندما اجتاحها فايروس كورونا كان تركيزها على موظفي القطاع العام اكثر من تركيزها على العاملين في القطاع الخاص فالفجوة تعمقت بين الاثنين ولاتزال تكبر الفجوة كلما كان هناك انتكاسات في القطاع الخاص من ارتفاع اسعار المواد وبقاء الاجر للكاسب او الركود الذي يضرب الاسواق بين فترة واخرى .

نحن نستخدم الفكرة فقط والتوزيع ليس بالمجان انما مقابل خدمة واطلاق التعينات لكل رب اسرة تحديداً وليس حصرها بحملة الشهادات العليا مثلا او الاوائل , ويكون من خلال تحديد ملامح الهرم السكاني العراقي لمعرفة اعداد القوى العاملة ومعرفة العاجز, المعوق , اصحاب الهمم , المتقاعدين , اعداد الطلبة , فتوزيع الاموال من خلال رواتب الحماية الاجتماعية بدون مقابل سيولد لنا مواطن غير منتج ولا يرضى ولا يقنع ويطالب دائما بالمزيد , واثناء كتابة هذا البحث نشرت قناة الموصلية الفضائية بتاريخ 18 / 6 / 2023 تقرير تلفزيوني تحت عنوان (مراجعو الرعاية الاجتماعية بنينوى يشتكون من عدم كفاية الرواتب في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة ويطالبون بزيادتها) وكثير من ظهر في التقرير هم من عمر الانتاج من المتحدثين او من الواقفين بالطوابير فالمتحقق لهم بحسب تصريحهم لا يلبي الطموح وهو بالمقابل لا يقدم شيء وهذا الشعور بعدم الرضا سيتنامى.

لعلاج هذا السخط المتنامي هو المروحية مقابل العمل, وربط العمل بالإنتاجية دعوة ربانية من خلال اعطاء العامل على الصدقة جزء منها فالعامل يعطى جزء من صنع يديه, وكذلك رب الاسرة غير العاجز يأخذ مقابل عمل فهي ليست دعوة لهدر المال العام انما دعوة ليستفيد الجميع من سلطان الدولة وإيراداتها, فهل يصعب على الدولة ان تستحدث وظائف لمواطنيها, وقد يكون هناك تساؤل مطروح كيف ونحن نعاني من الترهل الوظيفي وانخفاض انتاجية الموظف؟ وان كثير من التقارير الاممية تتهم الموظف العراقي بعدم الانتاجية وفي تصريح حديث نسبياً للمالية النيابية بتاريخ 8 / 3 / 2023 ذكرت ان انتاجية الموظف العراقي لا تزيد على 10 دقائق في اليوم , وهذا المتوسط بحسب رايي, والسؤال الاخر من هو المعني بخلق الوظائف في مرافق الدولة؟ وهل بالإمكان ان تتحمل الدولة الجميع؟ هذه الاسئلة هي ليست دعوة لعودة فكرة الاقتصاد الشيوعي فالدولة تحتاج الى جميع افراد

[3] راجع مواقع صحيفة العرب لعام 2023 وموقع سكاي نيوز عربية ومواقع اخرى توضح تحقيق اضخم احتياطي نقدي في تاريخ العراق تحقق عام 2023 .

الشعب فالمهني مطلوب والمتعلم مطلوب وعامل الخدمة مطلوب ايضا ولكن بمزيد من التنظيم الصحيح والاستفادة من التجارب العالمية في كيفية تنظيم العمل وادارة الوقت , وبحسب قانون العمل العراقي (المادة 67 –اولا) يكون العمل لمدة ثمان ساعات متواصلة يومياً فكانت متوسط الانتاجية 10 دقائق, فالتنظيم الصحيح ولكي يستوعب الجميع يتم تخفيض ساعات العمل اليومية وزيادة الانتاجية بصورة حقيقية اي تقليص ساعات العمل للموظف وتقسيم الانتاج او تقديم الخدمة الى وجبات, فكثير من الدول المتقدمة عالجت مسالة امتصاص البطالة والقضاء على صور الاقتصاد الخفي من خلال تخفيض ساعات العمل فقد تكون ساعات العمل 6 او 4 ساعات يومياً والانتاجية منه عالية فليس الغاية الحجز الجسدي والانتاجية تكاد لا تذكر.

رابعاً : مشاكل التطبيق والمزايا المرافقة لها : اي امر يطبق سيكون هناك مشاكل مرافقة للتطبيق قد تظهر بداية الامر وفي نفس الوقت سيكون هناك منافع ملموسة فاذا كانت المنافع اكبر من المشاكل سيذهب للتطبيق واذا كان العكس ستجمد هذه الفكرة وسيكون التوزيع بدون مقابل كما هو المعمول به الان .

الامر المهم جداً ويجب الانتباه له في حالة تبني الدولة فكرة تطبيق المروحية مقابل العمل يجب ان يتم بناء قاعدة بيانات كما اشرت سابقاً من خلال دوائر الاحصاء والوحدات المعنية الاخرى , فرسم الهيكل السكاني يستوجب معه التعرف على مصادر الدخل الخاصة بكل عائلة مع الاعمار المؤهلة لبناء عائلة مستقلة ويتم التحديث تلقائياً بعد التعداد السكاني من خلال الوحدات ذات العلاقة التي توضح في حالة حصول الفرد الى مصدر دخل جديد فالتكامل بين البيانات معمول به في كثير من الدول فمعرفة حاجة القطاع الخاص للقوى العاملة لا يقل اهمية عن معرفة حاجة القطاع العام لتلك القوى وتحديد الاجر سيكون مرهون بالكفاءة والتحصيل العلمي والمهنية.

من ابرز مشاكل التطبيق التي يرها الباحث هي كالاتي :

1. **الاتكال على الدولة وعدم العمل في القطاع الخاص:** وهذه دعوة غير صحيحة فالغاية ليست افراغ القطاع الخاص من القوى العاملة[4] , فالرواتب المستلمة ستكون قريبة من اجور القطاع الخاص والعامل في القطاع الخاص سوف ستكون له دراسة الكلفة / المنفعة لاي جهة تحقق له المنفعة الاكبر وهذا الامر سيحقق التكامل في البيانات فليس الغاية الضرر باي طرف ولكن تخفيف العبء عن المواطن وتقليص الفجوة بين القطاعين مع بقاء التفاوت في توزيع الرواتب بين المتعلم وغير المتعلم وبين المهني وغير المهني ولكن الراتب المكتسب باي صورة من الصور يجب ان يحقق الحد الادنى للعيش الكريم , وهذا الامر سيقطع اي حالة من حالات عدم الرضا عن الدور الحكومي فالفرد عندما سيكون مسجل لدى الدولة بانه عاطل عن العمل فهذا يعني عاطل عن العمل بصورة حقيقية تستلزم المعالجة الانية والسريعة خصوصاً عندما يكون رب اسرة .
2. **ارتفاع معدلات التسرب من التعليم** : عندما يرى الفرد ان التعيين متحقق قد يقرر ترك التعليم او عدم الاستمرار في نيل الشهادات الاولية والعليا ولكن هذه المشكلة تعالج باننا في طور بناء مجتمع متكامل فيجب ان اتعامل بيد من حديد مع من يتهاون بالتعليم فالحجة ان ترك التعليم ملازم للفقر فقد تحقق العمل لرب الاسرة واذا كانت ارملة فإنها تأخذ حصتها من الرعايا الاجتماعية براتب يكفل لهم العيش الكريم هي واسرتها .

الان الدولة في دراسة لتعديل سلم الرواتب وارى ان هذا السلم يجب ان يعالج هذه المشاكل فهو دعوة لإعادة توزيع الدخول فسن العطاء ينحصر بين 25 وال50 سنة مع امكانية تخفيض 5 سنوات او زيادتها حسب اعداد القوى العاملة , اي قبل سن ال25 يجب ان ينشغل الافراد بالتعليم والحصول على التحصيل العلمي المناسب وبعد سن ال50 يتفرغ لدعم القطاع الخاص او السياحة او العبادة وغيرها من الامور وفسح المجال امام القوى العاملة العاطلة ضمن المدى المتفق عليه واذا اعترض احدهم بان الاعمار الكبيرة في الخدمة قد تكون مهنية وقد اكتسبت الكفاءة والخبرة , فالسؤال المطروح هو اين هؤلاء من

[4] هذا مثال حقيقي لإفراغ القطاع الخاص فعند الانتهاء من كتابة البحث وفي نهاية العام (2023) اطلق جهاز مكافحة الارهاب التقديم الكترونيا لباب التطوع في صفوفه وقد قال رئيس الجهاز الفريق الركن كريم التميمي، في تصريح لقناة «العراقية» الرسمية: إنه «في الساعات الأولى لإطلاق رابط التطوع، تقدم نحو 8 ملايين شخص للمنصة الرقمية ,

التقارير التي تشير بإنتاجية الموظف المنخفضة ؟ واين هؤلاء من تدني تصنيف التعليم في البلد وخروج البلد لسنوات متوالية من التصنيف العالمي لجودة التعليم ؟ (وعند اخذ التعليم كعينة فالتعليم اعلى الهرم وبقية المؤسسات تأتي تباعاً) بل ان الدولة سمحت بإعطاء اجازات طويلة للموظفين قد تصل الى خمس سنوات قابلة للتجديد لتخفيف العبء عن الموازنة ولكن المحصلة الموظف يأخذ الراتب الاسمي ويأخذ سنوات الخدمة ولا يقدم شيء للدولة فاين الخبرة والمهنية ؟ .

وقد يتعلل البعض انه في حقبة من الزمن تأذت شريحة القطاع العام (فترة التسعينيات من القرن المنصرم) فالأمر سجال بين القطاعين , وانا اقول نعم ففي تلك الفترة كان هناك تضخم كبير وانهيار للعملة العراقية وهذا يعني ان شريحة القطاع العام سوف تكون معرضة للتضرر بشكل اكبر من شريحة القطاع الخاص , ولكن في تلك الفترة استوعب القطاع الخاص كثير من تلك الشريحة وساهم بدعمها واندماجها ضمن اعماله اسواء كانت خارج اوقات الدوام الرسمي ام ايام الاجازات والعطل ومع انه لا يمكن المقارنة بين تلك الفترة وهذه الفترة من حيث الحد الادنى للمعيشة , ففي تلك الفترة كانت الاعباء الثابتة التي يتحملها الفرد في القطاع العام والخاص تكاد لا قيمة لها من وقود وكهرباء وتامين صحي وتعليم والحصة التموينية متوفرة وحتى الحصول على السكن وغيرها من الامور, والفترة كانت قريب العقد من السنوات متمثلة بفترة الحصار الدولي على العراق , ولكن الان بعد مرور عقدين من السنوات أُنهك القطاع الخاص مع ارتفاع جنوني للأعباء الثابتة من وقود وكهرباء وتعليم وصحة وغيرها , وقد لا يكون هناك ركود اقتصادي ولكن حجم العمل مع ارتفاع الاعباء الثابتة من ايجارات ورسوم تجعل العمل غير مجدي والفرد يتخبط في اختيار نوع العمل , فالقطاع الخاص ومنذ فترة ليست بالقليلة هو يخضع لنظريه التقاطر الى الاسفل او التقاطر الى تحت او نظرية تماطر الثروة والتي تعني بحسب (عدلان , 2023 , ص 3) انه "عندما يصبح اثرى الناس اكثر ثراءً فان الثراء سوف يتقاطر من هذا الثري للمجتمع" فكثير من صور القطاع الخاص الان تستجدي ايام توزيع الرواتب للظفر بحصة عمل افضل من بقية الايام لتغطية كلفها الثابتة وهذا ليس حلاً صحيحاً.

3. **زيادة النفقات العامة (الموازنة الانفجارية)** : قد يتعلل اهل الاقتصاد ومنظري السياسات الاقتصادية وفق المدخل التقليدي بان مروحية الاموال هي تدخل اضافي للدولة في الاقتصاد وتمثل زيادة ظاهرية في النفقات العامة اذ يرى (عطية , 2010 , ص 432) بان مظاهر المالية التقليدية الحرة عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية وان الاقتصاد والموازنة العامة كلاهما في حالة توازن ويرى (حمادي وجمعة , 2021, ص232) بان الزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي "تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة".

ويرى الباحث انه سيكون فعلا هناك زيادة في النفقات العامة بحكم استخدام مروحية الاموال الا ان المروحية اذا كانت مرتبطة بالعمل فان هذه الزيادة ليست ظاهرية كما لو كانت غير مرتبطة بعمل وانما زيادة حقيقية وسيلتمس الجميع منافعها , فالمروحية متحققة الان ولكن بتسميات عديدة مما جعل كثير من الخبراء الاقتصاديين يتهمون الموازنة بانها موازنة انفجارية .

اما المنافع المتحققة عند التطبيق فهي عديدة وكثيرة ويمكن ادراج ابرزها بالاتي :

أ- سيكون هناك شعب مطمئن ومنتج ومبدع , فالتفكير بأساسيات الحياة قد ينهي الحياة نفسها فضلا ان يكون صاحبها مبدع فالأمام ابو حنيفة (رحمه الله تعالى) قال " لا تستشر من ليس في بيته دقيق " أي لأنه مشغول البال مشتت الفكر فلا يكون في حكمه سديدا (منصور وقريش , 2010 , ص 389), وهذا المشاهد فعند المقارنة بين مواطن في الدول النامية ومواطن في الدول المتقدمة ترى الأول مهموم ومنحصر التفكير بكيف يعيش والثاني متفرغ للأبداع والانتاج ولذلك تلك الدول تقدمت .

ب- عندما يتحقق الدخل لرب الاسرة يأخذ افرادها دورهم في التعليم فينشا جيل يخدم البلد بصورة صحيحة ولا يكون عبء عليها .

ت- يتوقع انخفاض معدل الوفيات في العراق بعد سنوات من التطبيق لان الراتب يغطي الجانب الصحي وهناك تجربة تتسب للعالم بن سينا وهي تجربة الحمل والذئب توضح ان الخوف والقلق وعدم الاستقرار لهم ضرر كبير على الصحة.

ث- اعادة تنظيم البلد ككل فالعشوائيات في السكن وفي الاسواق قد انتشرت تحت مبرر الفقر والبطالة .

ج- اعادة النظر بالخدمات وحصرها بيد الدولة واعادة تسعيرتها بما لا يرهق المواطن ويستعد لدفعها ويتحقق ذلك بالحجز عند المنبع لاستحقاقات الدولة من ماء وكهرباء وغيرها للمواطنين المستفادين من مروحية الاموال .

ح- تخفيض حالات لصور الاقتصاد الخفي وانتهاء العبثية فلا يوجد مبرر للدولة بعدم محاسبة غير المنضبط فالجميع ستكون لها قاعدة بيانات والجميع مستفيد من الدولة .

خ- حفظ كرامة المواطن حياً وميتاً واعتقاد المواطن ان الدولة لا تتخلى عنه فمواطن اليوم يخاف من حياته ويخاف من وفاته.

د- ازدهار الانتاج المحلي بسبب خلق الوظائف وبناء المعامل الانتاجية الحكومية وتوفير سكن كريم , فالكسبة والعاملين قد اصبح لهم شبه قناعة تامة بانه الان ومستقبلا اذا لم تتدخل الدولة فلن يكون لهم بنى تحتية لان اسعار العقارات اصبحت غير منضبطة .

وهذا غيض من فيض ولا يتحقق الا بوجود خطط سريعة وجدية منها خطط استراتيجية ومنها خطط انية مع احصاء دقيق وتكامل وتبادل البيانات بين جميع الوحدات المعنية وتعاون من قبل المواطن بالدرجة الاساس , وعندما يعلم المواطنين ان رسم الهيكل في خدمتهم سيتعاون الجميع والمسالة ليست تبديد لأموال الدولة فالأواني المستطرقة ستتحقق بإعادة توزيع الاموال بصورة قريبة من الحقيقة فهي اعطاء بيد واخذها بيد اخرى فإعادة جمع الاموال من خلال باقة الخدمات المقدمة من قبل الدولة ولكن بأسعار يشعر المواطن ان الدولة معه .

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : الاستنتاجات :

1- تتعدد التسميات الخاصة بمروحية الاموال وتتعدد معها صور تلك المروحية الا ان الغاية الاساسية لفكرتها هي الوصول الى المستفيد مباشرة وان يتحقق صرفها وعدم ادخارها من قبل ذلك المستفيد .

2- صور المروحية القائمة الان ومنها رواتب شبكة الرعايا الاجتماعية قد تولد شعب اتكالي ولكن الاجر مقابل العمل والبذل مقابل العطاء سيولد شعب منتج ومبدع .

3- اهمية دراسة الهرم السكاني العراقي بين الحين والاخر وتعديل اي تشوه يعتلي ذلك الهرم من خلال التركيز على القوى العاملة المعطلة .

4- ان تحديد ملامح الهرم السكاني العراقي من خلال التركيب النوعي والعمري ودراسة العلاقة مع القوى العاملة سيقطع شوطاً مهماً في تطبيق مروحية الاموال .

5- كثير من العراقيين توصل الى حقيقية مفادها ان الامر المتعلق بنفقات المعيشة يستلزم الجمع بين عملين او اكثر ليحقق الحد الادنى من الحياة الاساسية .

ثانياً : التوصيات :

1- اذا تم شمول الكسبة والعاملين بمروحية الاموال ومن خلال الصورة المقترحة (المروحية مقابل العمل) ستتحقق غاية المروحية فما سيتم الحصول عليه سيذهب للإنفاق مباشرة.

2-وضع هرم سكاني للبلد قريب من الدقة بناء على بيانات عدة وحدات متحدة كالنفوس , المستشفيات , الاحصاء , التخطيط , وغيرها من الوحدات التي تساهم في بناء الهرم .

3-ان الصورة المقترحة هي ليست دائميه وانما مرحلية لمعالجة مشكلة مؤقتة وهي مروحيات تطلق المعالجات ثم تنسحب لتشتغل بعدها عتلة الاقتصاد .

4-كثير من العراقيين قد يكون لهم انفة اي لا يقبلون ان يأخذوا راتب الرعايا الاجتماعية او لا يصرحون بذلك , لذا تحقيق فرص عمل لهم افضل من اعطائهم دون مقابل فاذا تم تبني الجميع من قبل الدولة من خلال المروحية سوف لا يكون هناك مشاكل وهي نوع من الرعايا الاجتماعية فالجميع مشمول بها.

5-تخفيض سن التقاعد وزيادة سن الطفولة (التعليم) اي بعبارة اخرى تضييق المدى المتحقق للقوى العاملة في القطاع العام لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الافراد التمتع بالانتماء للوطن والاستفادة من خيراته بصورة مباشرة مع ضرورة تخفيض ساعات العمل للحصول على انتاجية عالية واستنفاذ اكبر قدر ممكن من القوى العاملة .

6-المروحية مع الهرم السكني تحتاج المزيد من التنظيم وخلق التوعية بين افراد الشعب ان الخدمة مقابل اجر وانت من تخدم المراجع وليس هو من يخدمك .

7-الالتفات الى بناء القطاع الخاص بصورة سريعة والذي سيحل مكان مروحية الاموال بالمستقبل القريب فعندما يكون هناك استقطاب من القطاعين سيكون هناك سوق منافسة وسيختار المواطن الطريق الذي يسلكه ويحقق له الحياة الكريمة .

8-قد تنهي مروحية الاموال العبثية الظاهرة والواضحة لتجاوز البعض من القطاع الخاص على الطرق العامة بحجة الحصول على لقمة العيش .

المصادر :

الوثائق الرسمية :

1- قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة (2015) , الوقائع العراقية , الجريدة الرسمية لجمهورية العراق , العدد 4386 , السنة السابعة والخمسون .

الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- فراس دبا , (2018) , اثر اجراءات التيسير الكمي للولايات المتحدة في الاسواق الناشئة , رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية , كلية الاقتصاد , جامعة حلب , سوريا

الدوريات (المجلات والمقالات) :

1- سعد عبدالرزاق الخرسان , (2022) , تحليل جغرافي ديموغرافي لهرمي سكان العراق 1997-2020 والحقائق المرتبطة بهما , مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية , المجلد 30 العدد 1 , العراق

2- هدى داؤود نجم السعد , (2012), مؤشرات التركيب العمري-النوعي في المملكة العربية السعودية حسب تعدادي 1992-2004 , مجلة اداب البصرة , العدد 61 العراق

3- هدى داؤود نجم السعد , (2022) , مؤشرات الهرم السكاني واثرها على الهبة الديموغرافية في محافظة البصرة , مجلة الخليج العربي , المجلد 50 العدد 4 ,العراق

4- فرح عبدالقادر فالح و صديق مصطفى جاسم , (2020), نمذجة وتمثيل الهرم السكاني المركب المتعدد لسكان محافظة صلاح الدين , مجلة الفراهيدي , المجلد 12 العدد 41 العراق

5- صديق مصطفى جاسم و فرح عبدالقادر فالح , (2019), نمذجة وتمثيل الهرم السكاني المركب المتعدد لسكان محافظة صلاح الدين , مجلة تكريت المجلد 26 العدد 4 العراق

6- مهدي صالح داوي و علياء حسين خلف , (2016) , تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية , مجلة ديالى , العدد 70 العراق

7- داليا عبدالجبار شنيشل , (2018) , تحليل جغرافي للهرم السكاني في محافظات جنوبي العراق , مجلة ابحاث ميسان االمجلد 14 العدد 27 العراق

8- عبدالله منصور وبن علال قريش,(2010) وسائل الإسلام في معالجة الفقر، بحوث مؤسسات الزكاة في الوطن العربي –دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، الجزء الثاني، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

9- محمود صالح عطية , (2010) , أسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث "مع الإشارة إلى العراق , مجلة ديالى للبحوث الانسانية, المجلد , العدد 50, الصفحات 431-473 .

10- عمار عبد حمادي، عبدالرحمن عبيد جمعة , (2021) , الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة وأثرها في عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2019) , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, 2021, المجلد 17, العدد 55, الصفحات 321-334

مواقع النت :

1- عطية عدلان , (2023) , قراءة في الواقع القريب والبعيد , https://www.aljazeeramubasher.net/opinions

2- كريم سعيد , (2022) , ما هي سياسة هليكوبتر الأموال التي ابتكرها ميلتون فريدمان , موقع فورتشن , https://fortunearabia.com/

3- محمد فرحات , (2020) , "مروحية الأموال".. حسابات المكسب والخسارة في معركة كورونا , موقع العين الاخبارية , https://al-ain.com/

4- المالية النيابية (انتاجية الموظف لا تزيد عن ال10 دقائق يوميا) https://www.nasnews.com/

5- تقرير تلفزيوني حول عدم كفاية راتب الرعايا الاجتماعية https://fb.watch/lgt1BpRDvZ/?mibextid=v7YzmG

6- رابط اللقاء مع رئيس جهاز مكافحة الارهاب https://alghadeertv.iq/archives/248788